

اللجان المشتركة أقرت إقتراح القانون الرامي إلى تعزيز سياسات الرعاية المتعلقة بإستحقاقات الأمومة والأبوة والرضاعة الطبيعية وخدمات رعاية الأطفال والضمان الإجتماعي
الأربعاء 30 أيلول 2026



عقدت لجان المال والموازنة، الإدارة والعدل، الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية، التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة، الزراعة، البيئة وتكنولوجيا المعلومات جلسة مشتركة في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2026/9/30، برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب وحضور المقرر الخاص باللجان النائية عناية عز الدين والنواب السادة: علي فياض، آلان عون، جهاد الصمد، حسن فضل الله، عدنان طرابلسي، علي حسن خليل، غادة أيوب، غازي زعيتر، غسان حاصباني، فؤاد مخزومي، ميشال معوض، جورج عدوان، أشرف بيضون، جورج عقيص، حسن عز الدين، حسين الحاج حسن، علي خريس، عماد الحوت، قبالان قبالان، حسن مراد، إدغار طرابلسي، أسعد درغام، إيهاب حمادة، بلال الحشيمي، حليلة قعقور، سليم الصايغ، بلال عبد الله، إلياس جرادة، أمين شري، عبد الرحمن البزري، علي المقداد، فادي علامة، ميشال موسى، أيوب حميد، أديب عبد المسيح، رامي أبو حمدان، ملحم الحجيري، هادي أبو الحسن، غياث يزبك، قاسم هاشم، نجاه عون صليبا، نزيه متى، طوني فرنجية، رازي الحاج، سعيد الأسمر، وضاح الصادق، بوليت يعقوبيان، حيدر ناصر، إبراهيم منيمنة، ملحم خلف، علي عمار، أكرم شهيبي، جميل السيد وفراس حمدان.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزيرة البيئة: د. تمارا الزين.
- معالي وزير الصحة العامة: د. ركان ناصر الدين.
- معالي وزير الزراعة: د. نزار هاني.
- معالي وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: د. كمال شحاده.
- مدير عام وزارة المالية: جورج معراوي.
- رئيس مصلحة المهن الطبية: أنطوان رومانوس.
- رئيسة دائرة الطفل والأم: باميلا زغيب.

- رئيسة مصلحة الديوان في وزارة الزراعة: باسكال ميلان.
- رئيسة مصلحة الأحرار في وزارة الزراعة: سيلفا قطيش.
- مستشارا وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: المحامية ندين شلوي والمحامي شربل شبير.

وذلك لدرس جدول الأعمال التالي:

- 1- إقتراح قانون عادي يرمي إلى إنشاء نقابة إلزامية لإختصاصيي المهن البصرية في لبنان.
- 2- مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 6092 تاريخ 16 كانون الثاني 2020 الرامي إلى إنشاء نقابة مهنية إلزامية للكيميائيين المجازين في لبنان.
- 3- مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1286 تاريخ 19 أيلول 2025 الرامي إلى إنشاء وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان.
- 4- مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 2687 تاريخ 19 آذار 2026 الرامي إلى طلب الموافقة على قانون الغابات والمراعي.
- 5- إقتراح القانون الرامي إلى تعزيز سياسات الرعاية المتعلقة بإستحقاقات الأمومة والأبوة والرضاعة الطبيعية وخدمات رعاية الأطفال والضمان الإجتماعي.

إثر الجلسة، قال دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب:
"بحثت اللجان بخمسة إقتراحات ومشاريع قوانين.

الإقتراح الأول يتعلق بإنشاء نقابة إلزامية لإختصاصيي المهن البصرية في لبنان، وقد جرى نقاش حوله وتباينت وجهات النظر بشأنه، فتم تشكيل لجنة فرعية لدراسة خلال مهلة شهر، تمهيداً لإقراره أو رفضه.

أما المشروع الثاني، فهو مشروع قانون وارد من الحكومة لإنشاء نقابة مهنية إلزامية للكيميائيين المجازين في لبنان، وقد تقرر أيضاً تشكيل لجنة فرعية لدراسة.

في ما يتعلق بمشروع القانون الرامي إلى إنشاء وزارة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان فإن هذه الوزارة ضرورية، وقد تأخرنا في لبنان في إنشائها. وقد تركز النقاش في السابق على احتمال تداخل صلاحيات الوزارة المقترحة مع وزارات أخرى، ما قد يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات والمصالح. المشروع كان قد أعيد من الهيئة العامة إلى اللجان المشتركة، فتم تشكيل لجنة فرعية لدراسة خلال مهلة أسبوعين، وهناك ملاحظات على المشروع ومن الممكن الأخذ بها للوصول إلى تفاهم وإقرار المشروع.

وأضاف: "كما بحثت اللجان في مشروع القانون الرامي إلى طلب الموافقة على قانون الغابات. وزير الزراعة كان يتابع ملاحظاته بشأنه، وتقرر تشكيل لجنة فرعية لدراسة المشروع بصورة إضافية، ضمن مهلة زمنية محددة، تمهيداً لإقراره".

وتابع: "أقرّت اللجان بالإجماع إقتراح القانون الرامي إلى تعزيز سياسات الرعاية المتعلقة باستحقاقات الأمومة والأبوة والرضاعة الطبيعية وخدمات رعاية الأطفال والضمان الإجتماعي، بعدما اعتبرت أنه "أشبع درساً" في اللجان وأن إقراره ضروري".

وفي ملف الإنتخابات النيابية، أشار الرئيس بوصعب إلى أنه "بعد توقف عمل اللجنة الفرعية المكلفة بحث قوانين الإنتخابات النيابية، حصل تأجيل للإنتخابات"، معتبراً أن "القانون الحالي يتضمن ثغرات تستوجب التعديل".

وقال: "إن هناك اقتراحات عدة قيد البحث في اللجنة، منها ما يتعلق بإنشاء مجلس الشيوخ، ومنها ما يهدف إلى تعديل القانون الحالي، إضافة إلى مقترحات لقوانين انتخابية جديدة".

وأكد الرئيس بوصعب أن اللجنة الفرعية ستعاود عملها "بشكل جدي" ابتداءً من يوم الإثنين، لدراسة قانون الإنتخابات، وذلك "كما وعدت الحكومة وكما جاء في خطاب القسم".